





# صاحب السمو وسمو ولي العهد تسلموا تقرير لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري لدور الانعقاد الثاني

## الأمير: بذل الجهود لدعم العمل البرلماني المشترك وتعزيز مسيرة التنمية

### ■ الغانم: سنكون عند حسن الظن لتحقيق التوجيهات السامية لما يعود بالخير على مصلحة الوطن والمواطن



صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد يتسلم من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ود. خليل عبدالله وأسامة الشاهين تقرير لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري

مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري النائب د. خليل أبل ومقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين وعضو اللجنة د. عوده الرويعي حيث رفعوا إلى سموه تقرير لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري لدور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر.

الوطن العزيز. وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنهم ويعون من الله تعالى سيكونون عند حسن ظن سموه لتحقيق التوجيهات السامية لما يعود بالخير على مصلحة الوطن والمواطن. كما استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد رئيس

عشر. هذا، وقد زودهم سموه بتوجيهاته السامية لبذل كل الجهود التي تساهم في دعم العمل البرلماني المشترك وتعزيز مسيرة التنمية تحقيقاً لكل الآمال والأهداف المرجوة في شتى الأصعدة بالبلاد وتجسيد التعاون المأمول والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والسعي للحفاظ على ثوابت ومكتسبات المجتمع لما فيه خير ومصحة

استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف صباح أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري النائب د. خليل عبدالله ومقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين حيث رفعوا إلى سموه تقرير لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري لدور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي الخامس

## 5 نواب: قروض سكنية من دون فوائد للمُسنة المطلقة أو الأرملة ولديهما أولاد متزوجون

أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له لم تتضمن ما يتيح لهذه الفئة من المواطنين الاستفادة من القرض الإسكاني ولا من السكن الملائم بقيمة إيجارية مخفضة فقد جاء هذا التعديل بإضافة بند جديد للمادة 10 من قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين ليجعل من التزامات الجهات الحكومية المعنية تكفين المسنة المطلقة طلاقاً بائناً أو الأرملة ولدى أي منهما أولاد متزوجون من الحصول على قروض من دون فوائد بغرض توفير السكن الملائم، وكذلك توفير سكن ملائمة بقيمة إيجارية منخفضة للمسنين والمسنات الذين لم يسبق لهم الزواج.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية لاقترح بقانون على الآتي: اعتمى المشرع الكويتي بفئة المسنين وأفراد لهم قانون ينظم حقوقهم العامة ويضمان لهم العناية والرعاية الاجتماعية الملائمة التي يحتاجونها والتي تعكس التضامن والتراحم الاجتماعي وتستجيب لما يحتاجه المسن من رعاية صحية واجتماعية ونفسية واقتصادية. ويظل توفير السكن الملائم من العوامل الأساسية التي تسهم في طمأنينة العيش للمسنين وخاصة بعض الفئات منهم كالمطلقات والأرامل والذين لم يسبق لهم الزواج، ولما كانت

قدم النواب صفاء الهاشم ويوسف الفضالة ود. خليل أبل وثامر السويط ود.عبدالكريم الكندري اقتراحاً بقانون بإضافة بند جديد إلى المادة 10 من القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين. وجاءت مواد القانون على النحو التالي: المادة الأولى: يضاف بند جديد بحرف (و) إلى المادة 10 من القانون رقم 18 لسنة 2016 المشار إليه نصه الآتي: مادة 10 بند (و): «منح قروض من دون فوائد لتوفير السكن الملائم للمسنة المطلقة طلاقاً بائناً أو الأرملة ولدى أي منهما أولاد متزوجون وتوفير سكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة للمسنين والمسنات الذين لم يسبق لهم الزواج».

هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: صدر قانون الحامسة مستغنياً في المادة 12 منه الكويتيون من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت من الحظر المنصوص عليه في البند 4 من هذه المادة في حين أن البند المقصود ليس هو ما ورد خطأ بالنص الحالي، إذ تضمنت هذه المادة ثلاثة بنود فقط لا أربعة مما يقتضي تصحيح هذا الخطأ بحيث يكون بند (3) بدلاً من (4) الذي لا وجود له في المادة. ولما كانت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب قد استحدثت تدريس القانون بها الذي يقوم عليه أساتذة من رجال القانون لهم درجات علمية مساوية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت، ونزولاً على أحكام الدستور بتطبيق مبدأ المساواة على كل من تماثلت مراكزهم القانونية، فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لتحقيق مساواة أعضاء هيئة تدريس الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنظرانهم أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت وبذات الشروط المطلوبة لممارستهم مهنة المحاماة.

وإيضاً اقتراح على ما يلي: مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة 12 من القانون رقم 42 لسنة 1964 - المشار إليه - النص التالي: ويستغنى من حكم البند (4) المحامون المشتغلون الذين يعملون في مكاتب المحامين المشتغلين، أساتذة القانون الكويتيون العاملون بكلية الحقوق في جامعة الكويت وقسم القانون في كلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي

قدم النواب صفاء الهاشم وعبد الوهاب الجابطين وعمر الطبطبائي ويوسف الفضالة ود.خليل عبدالله اقتراحاً بقانون بشأن تعديل الفقرة الرابعة من المادة 12 من القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، لتحقيق مساواة أعضاء هيئة التدريس بـ «التطبيقي» بنظرانهم بكلية الحقوق بجامعة الكويت وبذات الشروط المطلوبة لممارستهم مهنة المحاماة.

## نواب: مساواة أعضاء هيئة التدريس في «التطبيقي» بنظرانهم بكلية الحقوق

البيان	جدول الرواتب				
	مدرّس	أستاذ مساعد	أستاذ	أستاذ مساعد	أستاذ
الراتب الأساسي أول مربوط	745	920	1140	1300	1500
الراتب الأساسي آخر مربوط	905	1080	1300	1500	1700
العلاوة الدورية السنوية	20	20	20	20	20
العلاوة الاجتماعية كويتي أعزب	عددها 8	عددها 8	عددها 8	عددها 8	عددها 8
العلاوة الاجتماعية كويتي متزوج	240	268	240	268	240
بدل طبيعة عمل	338	338	368	368	368
بدل مهنة	700	700	1085	820	1085
مكافأة تشجيعية	320	460	320	460	460
بدل سكن متزوج	480	480	480	480	480
بدل سكن أعزب	500	500	500	500	500
بدل تأثيث	400	400	400	400	400
بدل تشغيل لمنصب إشرافي عميد كلية	4500	4500	4500	4500	4500
بدل تشغيل لمنصب إشرافي مساعد عميد	450	450	450	450	450
بدل تشغيل لمنصب إشرافي رئيس قسم	225	225	225	225	225

## عسكر يستغرب اشتراط صلاحية البطاقة الأمنية لعلاج البدون

الأمور تعقيدا وتفرض المزيد من الممارسات والضغوط غير الإنسانية على فئة البدون. وأكد العنزي أن مثل هذه الإجراءات مرفوضة تماماً لأن الطبابة والعلاج من الأمور الإنسانية التي يجب عدم خضوعها لأي إجراءات، مطالباً بإلغاء التعميم الذي صدر من وكيل وزارة الصحة واتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها أن تضع حداً للعبث بمشاعر الأخوة البدون.

بوزارة الصحة؟ الوزير يعلن مشكوراً علاج من انتهت بطاقتهم والوكيل يصدر تعميماً بضرورة إبراز بطاقة صالحة عند العلاج. وقال العنزي في تصريح صحافي إن وزير الصحة مطالب بالتدخل السريع لإيقاف هذا التعميم والذي جاء بناء على اجتماع عقده ممثلو وزارة الصحة مع الجهاز المركزي لمتابعة أوضاع غير محددى الجنسية مؤكداً أن مثل هذه الأمور تزيد

استغرب النائب عسكر العنزي التعميم الصادر من وكيل وزارة الصحة والمتعلق بعلاج غير محددى الجنسية في المستشفيات والمراكز الصحية إذ اشترط أن تكون البطاقة الأمنية سارية الصلاحية رغم أن وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح أعلن غير مرة أن البدون الذين لم تجدد بطاقتهم بإمكانهم العلاج حتى مطلع أكتوبر المقبل متناسلاً كيف تدار الأمور

# وداعاً للسمنة

## بأسرع الطرق وأكثرها أماناً

أحدث عملية سمنة لإنقاص الوزن وأكثرها أماناً باستخدام أحدث المناظير الجراحية، منظار البطن ثلاثي الأبعاد. تحت إشراف د. محمود السيد رئيس قسم الجراحة العامة.

• تكيم المعدة (تصغير المعدة) عن طريق الدباسة الجراحية.  
• شد البطن مع إزالة الشحوم والترهلات الناتجة عن فقدان الوزن.  
نقل: 99973525 - 66531100 - مباشر: 25363093

مستشفى هادي  
HADI CLINIC

1 82 82 82